السياسة الشرعية
وعلاقتها بالسيرة النبوية الشريفة

الدكتور ولدخسال سليمان
كلية الحقوق، جامعة المدية، الجزائر

تمهيد

تبدو العلاقة المعرفية والمنهجية بين علمي السيرة المعطرة والسياسة الشرعية وثيقة وقوية، إلا أنّ المتتبع لهذه العلاقة تاريخيا على مستوى الكتابة والبحث والتوثيق، وعلى مستوى الاستفادة والاستثمار يجدها غير كافية، وغير واضحة، هذا بالرغم من أن السياسة شكلت مساحة كبيرة في تاريخ الفكر الإسلامي، ولا تزال لخطورتها وأهميتها وصعوبة انفكاكاها عن واقع الناس.

ولعلّ المستقرئ للسيرة النبوية ولو كان استقراء ناقصا يلحظ أن السيرة لا تشكل وحسب خزانا معرفيا لكل العلوم والتخصصات بما في ذلك علم السياسة الشرعية، وإنما تشكل أيضا ضابطا شرعيا ومعيارا دقيقا لكل تصرف يتعلق بهذا العصر أو غيره، ذلك أن السيرة هي الترجمة العملية لحياة رسول الله ﷺ بما تمثله من نموذج يقتفى ومعيار يُقْتَدَى، ولهذا اضطر رجل كالشيخ العلامة محمد أبي زهرة وهو يؤصّل لفكرة العلاقات الدولية في الإسلام أن يعترف بأن فترة النبوة والخلافة الراشدة هي الوعاء الحقيقي الذي من خلاله تقاس الأعمال الأخرى.

وتأتي هذه المداخلة لتحاول أن

تجيب عن هذه الإشكالية المعرفية:

- ما علاقة السياسة الشرعية بالسيرة النبوية؟

- وكيف يمكن لهذا العلم الاستفادة من السيرة عبر خصوصية كل زمان ومكان؟

ولمعالجة هذا الإشكال، كان لابد من دراسة العناصر التالية:

أولا: طبيعة العلاقة المعرفية والمنهجية بين علمي السيرة والسياسة.

ثانيا: أسباب قلة الدراسة بين هذين العلمين.

ثالثا: بيان كيفية استثمار السيرة النبوية لصالح هذا العلم.

رابعا: نماذج تطبيقية في عمليات الاستمداد من السيرة النبوية.

أولا: طبيعة العلاقة المعرفية والمنهجية بين علمي السيرة والسياسة:

تمثل السيرة النبوية الوعاء المعرفي لكل العلوم والتخصصات الشرعية، ولهذا دأب الباحثون في كتاباتهم أن يذكروا أن من أهداف دراسة السيرة النبوية «الحصول» على قدر كبير من المعارف الصحيحة في علوم الإسلام المختلفة، من عقيدة وشريعة وأخلاق وتفسير وحديث وسياسة وتربية واجتماع...[1].

بل إن هذا الوعاء توسع ليشمل صحابة النبي ﷺ مما جعل الإمام القرافي يقرر في فروقه أن أصحاب «رسول الله ﷺ كانوا بحارا في العلوم على اختلاف أنواعها من الشرعيات والعقليات والحسابيات والسياسات والعلوم الباطنة والظاهرة...مع أنهم لم يدرسوا ورقة، ولا قرؤوا كتابا، ولا تفرغوا من الجهاد...ومع ذلك فإنّهم كانوا على هذه الحالة ببركته ﷺ، حتى قال بعض الأصوليين: لو لم يكن لرسول الله ﷺ معجزة إلا أصحابه لكفوه في إثبات نبوته...»[2].

وبما أن فنّ السياسة الشرعية قد تطوّر عبر الزمن مثله مثل بقية العلوم الأخرى، فإن الظروف الإقليمية

والدولية التي كان يتميّز بها عصر النبوة وما بعده هي ظروف الحرب والعلاقات الدولية، أما مصطلحات الدولة والتعددية السياسية والمواطنة وما إلى ذلك فلم تبرز إلاّ في هذه العصور الحديثة، ولو أن بعض مضامينها وجدت قديما، وعلى هذا الأساس فمن الطبيعي أن يكتب العلماء في السياسة حسب ظروف كل عصر.

ولعل أول من كتب في السياسة مستلهما أفكاره من السيرة المعطرة هو شيخ الإسلام أبو إسحاق الفزاري المتوفى سنة 186هـ، الذي جمع بين التنظير والكتابة وبين الممارسة والعمل، فقد انقطع «هذا الإمام للجهاد في الثغور الشامية الشمالية»[3]، وكان كتابه أول كتاب وأقدمه، يعالج موضوع المغازي والسير والجهاد، وأحكامها الفقهية وما يتعلق بذلك من نفير وتجهيز عدّة، وعقد ألوية، وترتيب صفوف، وحمل في سبيل الله، وكرّ وفرّ، وقسم غنيمة، وتحريم غلول، وبيان حكم المرتد...وعلاقة المسلمين بأهل الذمة والمحاربين»[4].

ويرى بعض المحققين «أن دعوى سبق الإمام محمد بن الحسن الشيباني بالتأليف في هذا الموضوع غير صحيحة، فالفزاري أسبق منه ميلادا ووفاة»[5]، ومما تميز به أيضا أن كتاب السير والجهاد أصبح كتابا أو بابا في المؤلفات الحديثية والفقهية، وتوالى ذلك مع الأيام والأعوام حتى بداية العصور الحديثة التي انكفأ الناس فيها إلى موضوعات أخرى وناهج طارئة في التأليف[6].

وقد أحسن محقق كتاب السير للفزاري عندما قال: «وقد جابهت مشكلة الغنائم والعلاقات الدولية المجتمع الإسلامي في القرن الثاني بل والقرن الأول، لكن مشكلة الذميين ظهرت بقوة في القرن الثاني...فقام علماء الإسلام بواجبهم فألف الفزاري كتابه هذا...»[7].

ولعل عبارة ابن حجر وهو يعلّق عن معنى كلمة السّير، فيها دلالة واضحة على علاقة السياسة بالسيرة النبوية فقد قال رحمه الله تعالى: «إنها سميت بذلك لأنها متلقاة من أحوال النبي ﷺ في غزواته»[8].

إنّ بدايات التأليف في السيرة النبوية كان تخصصيا ينسجم وحاجات الأمة الإسلامية إلى معرفة الأحكام الشرعية في علاقة المسلمين بغيرهم والتي غلب عليها طابع الحرب والجهاد، ولهذا سميت المؤلفات بكتب السّير والمغازي، ثم تحولت بعد ذلك إلى الكتابة في السيرة عموما، وإذا كان المؤرخ العراقي عبد العزيز دوري قد تتبع مراحل الانتقال في كتابة السيرة من المغازي إلى كلّ حياة النبي ﷺ، وانتهى إلى أن بروز كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد يمثل «الخطوط الأخيرة لهيكل السيرة»[9]، وأن «هيكل تاريخ السيرة يثبت نهائيا»[10]، فإن سبب هذا التطور في رأي الدوري هو تكامل وترابط الموضوعات مع بعضها البعض، وأنّ «تواريخ السيرة التالية تتبع نفس الخطة وتعتمد بالدرجة الأولى على المواد التي قدمتها المؤلفات المذكورة»[11]، ومع ذلك فالذي يبدو أن المسألة لا تتعلق بتطور موضوعات علم السيرة النبوية، مع استحساننا وتقديرنا لهذا الجهد العظيم والضروري...بقدر ما تتعلق بمدى حاجة الأمة إلى معرفة تفاصيل حكم شرعي تطور بسرعة مذهلة، وتمثل في أحكام الحرب والجهاد، وعندها أخذ العلماء يتسابقون في هذه الكتابات مستلهمين أحكامهم ومعلوماتهم من الهدي النبوي، ومما كان في سيرة النبي ﷺ، بدليل أن كلّ من عرّف مصطلح السير، رأى أنه يتعلق بالعلاقات الدولية التي كان يهيمن عليها طابع الحرب فهذا الإمام النسفي يقول «السير: أمور العدو...سميت هذه الأمور بهذا الاسم، لما أنّ معظم هذه الأمور هو السير إلى العدو»[12].

وقال ابن الصلاح: «...وتطلق كثيرا ويراد بها سيرة رسول الله ﷺ في جهاد الكفار وغزواته، ولما كان الاعتماد في هذا الكتاب على ذلك سمي كتاب السير»[13]، وأمثلة ذلك كثيرة[14]، ولذلك انتهى بعض الباحثين إلى أن علم السير عند الجمهور هو «علم يبحث المسائل والأحكام التي تبين طرق تعامل الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول والجماعات والأفراد من أهل الملل الأخرى في الداخل والخارج»[15]، ومن الأدلة أيضا ما ذهب إلى الدكتور فاروق حمادة محقق كتاب السير للفزاري عندما قال: «ونظرا لأن المؤلف كان يعيش أحداث الجهاد، وينطلق من واقعيتها فقد جاء كتابه...أرفع كتاب، وأعظم مؤلف بشهادة شيخ الإسلام ابن تيمية»[16]، الذي قال: «وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد، فكان لهم من العلم بالجهاد والسّير ما ليس لغيرهم، ولهذا عظّم الناس كتاب أبي إسحاق الفزاري الذي ضمّنه ذلك»[17].

ويبدو أنّ السياسة الشرعية لابد كعلم أن تعتمد على النموذج العملي المتمثل في السيرة النبوية المطهرة باعتبارها وحيا وممارسة عملية واجتهادا، ولعل من أعظم ما ينبغي أن يستلهم ضرورة نشر الثقافة السياسة في عموم الناس بدون خوف لتحصين الأمة من الانزلاقات، وهذا ما عبر عنه محمد ضياء الدين الريس، وهو يصف عصر النبي ﷺ وصحابته الكرام، عندما قال: «وهكذا انقضى عصر الرسول ﷺ بين الوحدة والعمل والتأسيس، وأوجد الروح التي تسيطر على الحياة السياسية، وأقام النموذج للقدوة والقياس»[18].

وأما الأمر العظيم الآخر فهو ضرورة وجود متخصصين في علم السياسة الشرعية مثل ما وقع مع الشيخ الفقيه الفزاري، ومثل كثير من النماذج التي وجدناها في سيرة النبي ﷺ كشخصية الصحابي الجليل

الحُبَاب بن المنذر بن الجموح الذي أعطى رأيه في غزوة بدر وأعطى رأيه مرة ثانية في اجتماع السقيفة، والأمر الثالث والأخير فهو ضرورة التمييز فيما هو وحي في السيرة المعطرة وما هو من قبيل الاجتهاد، وبين ما هو دائم وما هو مؤقت، وبين ما هو برنامج سياسي على حد تعبير فريد الأنصاري وبين ما هو من أصول الفقه السياسي[19]، فالبرنامج السياسي هو أمر مقصود بالتبع، وليس بالأصالة في تجديد العمران للمجتمع[20]، أما أصول الفقه السياسي فهو كما يقول الدكتور الأنصاري «منهج معرفة سنن التحولات، وسنن التوقعات والاحتمالات، فيما يتعلق بتدبير شؤون المجتمعات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وبهذا كان مصدرا من مصادر فقه الدعوة، ومن ظن أن العالم الإسلامي قطعته معزولة، أو بالأحرى يمكن عزلها عن السياسة الدولية، فهو ما يزال يعيش خارج التاريخ»[21]، ويحذر الشيخ أنه «بمثل هذه الأخطاء القاتلة في الفهم وفي المنهج، يتم استغفال بعض العلماء وتوظيفهم ـ على جلالة قدرهم ـ والدفع ببعض الجماعات الإسلامية، بما يؤدي بها إلى الانتحار في نهاية المطاف أو إلى زيادة تمزيق مزق الأمة، بما يؤخرها عشرات السنين إلى الوراء»[22].

وتأسيسا على هذا، يضيف «إن أصول الفقه السياسي ضرورة من ضرورات الاجتهاد اليوم، لا يجوز لعالم أن يتصدى للإفتاء في الشأن الإسلامي العام، المرتبط بمصائر الشعوب الإسلامية، وأمرها الاستراتيجي المادي والمعنوي، إلاّ بتحصيل درجة الاجتهاد فيه، فلابدّ إذن من إحكامه وبناء قواعده، واستنباط مناهجه لضمان تفكير فقهي سليم يبني ولا يهدم ويرشد ولا يضلل»[23]، ولإنجاح هذه الأصول يشترط الأنصاري ضرورة توفر العلوم العصرية خاصة منها السياسة والإعلام والاقتصاد، فيقول:

«ويمكن أن تستقرأ قواعده، زيادة على التراث الأصولي والمقاصد، من قواعد العلوم السياسية والاقتصادية والإعلامية، فهذه ثلاثة مجالات، هي من الخطورة بحيث يعتبر الخوض في محاولة بناء الأمة، وتجديد بعثتها من دون مراعاتها ضربا من المغامرة بمصيرها ونوعا من المقامرة بوجودها، وقد علم شرعا تحريم كل عقد بني على الغرر والمقامرة»[24]، وانتهى رحمه الله تعالى إلى أنّ «تجديد العلم بتلك المواصفات، معناه تجديد العلماء لأنهما متلازمان كتلازم الصفة مع الموصوف، فالعالم الفقيه حقا إنما هو الذي بقدر ما يجتهد في استنباط الأحكام من النصوص أو من عللها أو حكمها، يجتهد أيضا في تربية الجيل بها، ولا يكون ذلك إلاّ بمعرفة الزمان وأهله، على ما قررناه في أصول الفقه السياسي فذلك هو الإمام المنتصب، أو العالم الوارث، المبعوث للتجديد بإذن الله»[25].

ثانيا: أسباب قلة الدراسة بين هذين العلمين: يظهر عند تتبع كتب السياسة الشرعية أو تلك التي اعتمدت على السيرة النبوية منهجا وموضوعا أنها قليلة في أزمنة، ومتطورة إلى حد ما في أزمنة أخرى وبخاصة في هذه الأزمنة المعاصرة، ولعلّ مرد ذلك يعود إلى جملة أسباب منها:

1 ـ **الحاجة إلى كتابة هذا النوع من العلوم:** فهذه الحاجة لم تكن بتلك الكثرة التي عرفها الفقه الإسلامي عموما عبر تاريخ المسلمين، ولهذا يلاحظ أن فترة ما بعد القرن الأول الهجري عرف ظروفا دولية تمثلت في الحروب والفتوحات الإسلامية، ودخول أهل الذمة بشكل كبير، الأمر الذي جعل الحاجة ملحة إلى معرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه المسائل، والتي لها كثير من نظائرها في سيرة النبي ﷺ.

وعلى هذا الأساس بدأ العلماء في تأليف كتب أطلقوا عليها مصطلح السّير والمغازي، وقد وجدنا هذا في كتاب السّير للفزاري، وعند الواقدي «فكتابه المغازي أو غزوات الرسول وسراياه يقتصر على الفترة المدنية»[26]، و«قام الواقدي بدراسة التاريخ الإسلامي فكتب كتبا عن مواضيع مهمة مثل تنوع الردة ويوم الدار، أو مقتل عثمان، وصفين والجمل، وفتوح الشام والعراق»[27].

ومن أمثلة الحاجة أيضا، السبب الذي جعل كل من الإمام الخزاعي صاحب كتاب الدلالات السمعية، والشيخ عبد الحي الكتاني صاحب التراتيب الإدارية، فكل واحد منهما لاحظ بعد طول زمن حاجة المسلمين إلى هذا النوع من الكتابة أو البيان، فهذا الإمام الخزاعي يعد طفرة فريدة من نوعها في الانتقال من كتب السياسة الشرعية من التأسيس إلى التأصيل، اعتمادا على مادة السيرة النبوية، ولهذا لما لاحظ أن بعض الناس اعتقدوا خطأ أن مباحث الأحكام السلطانية لا علاقة لها بالشريعة الإسلامية، بيّن أن «كثيرا ممن لم ترسخ في المعارف قدمه، وليس لديه من أدوات الطالب إلاّ مداده وقلمه يحسبون من وضع إلى النظر في كثير من تلك الأعمال في هذا الأوان مبتدعا لا متبعا ومتوغلا في خطة دنية ليس عاملا في عمالة سنية...»[28].

ولما ألف الشيخ عبد الحيّ كتابه التراتيب الإدارية، عدّد جملة أسباب ألجأته إلى خوض هذا النوع من الكتابة، ومنها قوله: «وربما يستغرب السامع هذا القدر على البديهة إذا سمعه خصوصا ممن اقتصر على مطالعة بعض كتب السير للمتأخرين، وظن أنها خالية من أمثال هذه الأمور... ولكن لا ضير فإن أكثر الذين يتعاطون السّير اليوم غاية ما يقرأون من كتبها الهمزية...فلذلك لا يستغرب أن يشذّ أبصارهم أمثال هذه الوظائف والمراتب والإدارات»[29].

وقال أيضا رحمه الله تعالى: «لهذا وشبهه عنّ لنا أن تكون عنايتنا في التدوين بالتراتيب الإدارية والحرف والصنائع...التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية النبوية، حتى يعلم الناس من أبناء ملتنا...أن النبي العربي قد مدّن الشعوب، ورقّى الأمم بما أسس لهم من مباني العمران وسنّ من أنظمة التقدم..»[30].

والحاجة أيضا برزت حديثا في الاهتمام بوثيقة المدينة المنورة وعلى إثر ظهور مصطلحات معاصرة كالدستور، والمواطنة، والتعايش، والعلاقات الدولية.

وهكذا فإن الحاجة العلمية أو الاجتماعية أو السياسية قد تغلّب مصطلحا أو علما على حساب علم آخر، وقد تتطور الفنون والعلوم بشكل قد يجعل الاهتمام ببعضها أكثر من الاهتمام بالبعض الآخر».

2 . بطء تطوّر المؤسسات السياسية بعد فترة الخلفاء الراشدين:

يبدو في الغالب الأعّم ارتباط علم ما بمدى حركية ونشاط الفعل الحضاري للدول والأمم، وعلى هذا فإن العلاقة بينهما هي علاقة اطراد، ولو أسقطنا هذا على واقع المسلمين لوجدنا أنّ الفقه السياسي الإسلامي تأسس في عهد رسول الله ﷺ، وبدأ ينضج، وبدأت معالمه تلوح، فقابلها العلماء بالتنظير والتأليف، وعندها ازدهرت كتب المغازي فأصّلت للجهاد والفتوحات الإسلامية التي كانت سمة العلاقات الدولية في ذلك الوقت، وهذا المثال ينسحب أيضا على كثير من النظم الإدارية والسياسية التي برزت زمن الخلفاء الراشدين، إلاّ أنّ هذه الانطلاقة سرعان ما تباطأت مع الزمن، فتوقف الاجتهاد عند كثير من القضايا السياسية، وهو ما انعكس على كتابات الفقهاء، وبخاصة تلك التي تستلهم أفكارها ومقاصدها

من سيرة النبي ﷺ، قال الريسوني: «وحتى بعض البوادر والخطوات التنظيمية التي جرى العمل بها أيام الخلفاء الراشدين، وكانت تنم عن التوجه العام نحو الضبط والتنظيم، لم تتم المحافظة عليها ولا تنميتها»[31]، وقال أيضا: «إنّ الفراغ التنظيمي والفقهي في مسألة إدارة الشورى، وإدارة الاختلافات السياسية قد شكل على الدوام سببا لتحكيم منطق القوة والغلبة»[32].

3ـ الحذر والخوف من الخوض في السياسة: لقد ابتعد كثير من العلماء عن الخوض في مسائل السياسة الشرعية، إما بسبب الخوف من ظلم بعض السلاطين كابن قنفذ[33] صاحب كتاب الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، فقد أهداه للأمير عبد العزيز الحفصي الملقب بأبي فارس تعبيرا عن ولائه وخوفه من بطشه به وبأسرته [34]، وقد يكون السبب التورع حتى سمّى البعض تولي بعض الرتب الشرعية والإدارية كالقضاء ابتلاء ومحنة كصنيع ابن فرحون المالكي.

وربما كان الورع والحذر من السياسة بسبب ما تؤدي إليه من فتن ومحن ومشاكل، ولهذا فابن فرحون برغم مدحه وإشادته بالسياسة الشرعية، إلاّ أنه حذر ونبّه إلى خطورتها ومزالقها التي قل من يسلم منها، فقال رحمه الله تعالى: «والسياسة نوعان: سياسة ظالمة، فالشرع يحرمها، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم، وتدفع كثيرا من المظالم، وتردع أهل الفساد، ويتوصل بها إلى المقاصد الشرعية، فالشرعية يجب المصير إليها والاعتماد في إظهار الحق عليها»[35].

ومع ذلك فهي «باب واسع تضلّ فيه الأفهام، وتزل فيه الأقدام، وإهماله يضيّع الحقوق، ويعطّل الحدود، ويجرئ أهل الفساد، ويعين أهل العناد، والتوسع فيه يفتح أبواب

المظالم الشنيعة، ويوجب سفك الدماء، وأخذ الأموال بغير الشريعة»[36]، ثم صنف رحمه الله تعالى الناس إزاء السياسة فقال: «ولهذا سلكت فيه طائفة مسلك التفريط المذموم، فقطعوا النظر عن هذا الباب إلاّ فيما قلّ ظنا منهم أن تعاطي ذلك مناف للقواعد الشرعية، فسدّوا من طرق الحقّ سبيلا واضحة، وعدلوا إلى طريق العناد الفاضحة، لأن في إنكار السياسة الشرعية ردّا لنصوص الشريعة، وتغليطا للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم»[37]، وأما الطائفة الثانية فقد سلكت «مسلك الإفراط فتعدّوا حدود الله تعالى، وخرجوا عن قانون الشرع إلى أنواع من الظلم والبدع والسياسة، وتوهموا أن السياسة قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الأمة»[38]، وأما الطائفة الأخيرة فهي الطائفة التي «توسطت وسلكت فيها مسلك الحق وجمعوا بين السياسة والشرع، فقمعوا الباطل ودحضوه، ونصبوا الشرع ونصروه»[39].

ثالثا: بيان كيفية استثمار السيرة النبوية لصالح هذا العلم: إنّ المتتبع لمؤلفات السياسة الشرعية التي اعتمدت على مصادر السيرة النبوية المعطرة، انقسمت إلى أصناف عدّة، لعلّ أبرزها ما يلي:

1 ـ **المصادر التوثيقية**: وأعني بهذه المصادر، تلك التي حاولت أن توثق للنظم السياسية التي تحدثت عنها مصادر السّير، وأصحابها لم يفعلوا ذلك وحسب من أجل السند والتأكد من الوقائع بناء على القواعد الحديثية المعروفة، بل أرادوا أكثر من ذلك، أن يتخصصوا في الوثائق السياسية لحاجة البحوث المعاصرة لذلك، ولعل الأمثلة في ذلك كثيرة، نذكر منها: كتاب السير لأبي إسحاق الفزاري المتوفي سنة 186هـ، وقد اعتمد على «منهج المحدثين في الحفاظ على المرويات بأسانيدها وطرقها وفقه تلك المرويات، وغالبها مرفوع، وفيها الصحيح، والحسن، والضعيف، والموقوف، والمقطوع،

وليس فيها شيء مما ينكر جدا، أو ما هو موضوع، وهذا يدل على أنه تحرى فيه أشد التحري»[40]، وكتاب صحيح السيرة النبوية لابن كثير، والذي خرّج أحاديثه المحدّث ناصر الدين الألباني [41]، وكتاب السيرة النبوية الصحيحة للدكتور أكرم ضياء العمري [42]، ويبدو أن الدكتور العمري أحدث طفرة نوعية في هذا العصر باتجاهه إلى محاولة التأسيس لمصادر السيرة على السند، وقواعد الحديث، ولهذا يقول الباحث محمد يوسف الشريف عن الدكتور العمري بأنه «استفاد من رسائل الماجستير والدكتوراه التي أشرف عليها في دراسات السيرة النبوية خلال عشر سنوات، استفاد منها في كتابته هذا المصنف، وتحقيقه النصوص التي أوردها فيه» [43]، ويصل إلى أن «الدكتور ضياء العمري ابتدأ التصنيف في السيرة النبوية من بين المتأخرين، شرط شرطه على نفسه، وهو التزام صحيح، وقد بينت مدى وفائه بشرطه في دراستي لمصنفه، وبصنيعه هذا يصح القول بأنه اختط لنفسه مسارا تجديديا لم يعرف في كتب السيرة المشرفة المطهرة الحديثية»[44]، وعلى هذا المنوال، جاء كتاب صحيح السيرة النبوية، المسماة السيرة الذهبية لمحمد بن رزق بن طرهوني [45] ، والسيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية [46]، كتاب صحيح السيرة النبوية [47]، وكتاب محمد رسول الله ﷺ منهج ورسالة بحث وتحقيق [48].

ومن الكتب التي اشتهرت في هذا العصر في مجال التوثيق [49]، كتاب مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، لمؤلفه محمد حميد الله، فقد أبان عن بعض أهدافه عندما قال: «كان من الضروري أن نجمع الوثائق المتعلقة بالعصر النبوي، حتى يتسنى لنا أن نفهمه فهما صحيحا»[50].

ويبدو أن الأمثلة في ذلك كثيرة[51]، وشمل التوثيق مواضع

السيرة النبوية مثل صحيفة المدينة، دراسة حديثية وتحقيق لهارون رشيد محمد إسحاق، وهي عبارة عن رسالة ماجستير قدمت لجامعة الملك سعود بالرياض، وكذا مرويات الغزوات [52]، ويرى بعض الباحثين المعاصرين على أن هذا المنهج الذي يقوم على اختيار النصوص الصحيحة من السيرة، وجمعها في كتب وعرضها على أنها هي السيرة المعتمدة، بالرغم من نتيجته الإيجابية، فيما يتعلق بكونه من روافد السنة التي تثبت بها العقائد والأحكام، فإن له نتائج سلبية خطيرة، منها أنه يعتبر اختزال للسيرة، وتضييعا لثروة علمية كبرى كانت، ولا تزال المصدر الثالث بعد الكتاب والسنة في الدعوة إلى الإسلام، وتقويم السلوك، وعمارة الأرض على مقتضى شريعة الله تعالى [53].

2 ـ **المصادر التأصيلية**: ونعني بالمصادر التأصيلية تلك التي جمعت مسائل النظم السياسية والإدارية، ثم حاولت أن تسقط عليها الأدلة الشرعية المستوحاة خاصة من هديه وسيرته ﷺ، فأصحاب هذا المصدر لم يعتنوا وحسب بجمع الأخبار والوقائع، بل أرادوا أن يؤصّلوها تأصيلا شرعيا، ولعل أعظم من فعل ذلك هو الإمام الخزاعي في كتابه تخريج الدلالات السمعية [54]، فهو لم يكتف بجمع مسائل السياسة الشرعية مثل الإمام الماوردي في الأحكام السلطانية، بل بذل جهدا معتبرا في جمع الأدلة الشرعية، وهذا باستثمار ما جاء في السيرة المعطرة [55]، ومن الكتب التي سارت على هذا المنوال كتاب التراتيب الإداري للعلامة المحدث محمد عبد الحي الكتاني المتوفى سنة 1382هـ/1962م [56].

3 ـ **المصادر البحثية**: وهي تلك المؤلفات التي اهتمت بمواضيع السياسة الشرعية من خلال استثمارها للسيرة النبوية، أي أنها لم تكتف وحسب

بالتأصيل، وإنما حاولت استمداد كثير من المعارف السياسية وفق ضوابط شرعية مستوحاة أساسا من سيرة النبي ﷺ، وهذه المصادر يمكن تقسيمها إلى قسمين على الشكل التالي:

القسم الأول: ويتعلق بكل السيرة إجمالا، أي أنها لم تفرد بابا معينا من السيرة أو من السياسة الشرعية، وإنما بحثت في كل أو في غالب مواضيع السياسة الشرعية وهذا باستثمار السيرة النبوية، ومن أهم هذه الأعمال وأبرزها كتاب قراءة سياسية للسيرة النبوية لمحمد رواس قلعه جي [57]، وكتاب المنهج الحركي للسيرة النبوية لمحمد منير غضبان، والتربية السياسية في السيرة النبوية لمنير غضبان، والرسول لسعيد حوى، والأعمال السياسية السلمية للنبي ﷺ والأحكام المستنبطة منها لمصطفى الغزاوي [58].

القسم الثاني: ويتناول مواضيع السياسة من خلال السيرة النبوية تفصيلا وليس إجمالا، بمعنى أن هذه المؤلفات تحاول أن تتخصص في جزئية من جزئيات السياسة، وتبحث فيها بحثا معمقا، ولأن مجالات السياسة الشرعية كثيرة، لهذا سأكتفي بنماذج منها:

أ ـ الدولة ومؤسساتها السياسية:

إنّ البحوث التي تناولت محور الدولة، ومؤسساتها السياسية كثيرة في هذا العصر منها: نشأة الدولة الإسلامية على عهد رسول الله ﷺ [59]، ودولة الرسول في المدينة [60]، وكتاب الصحيفة ميثاق الرسول ودولة الإسلام [61]، والمجتمع المدني في عهد النبوة [62]، وغير ذلك كثير.

ب ـ القضاء: يعدّ القضاء رتبة شرعية، وأصل من أصول السلطة الحاكمة، يسمى بلغة هذا العصر بالسلطة القضائية، فالقضاء جزء من النظام السياسي، وقد ألف فيه الكثير، لعل أبرزها وأشهرها كتاب أقضية رسول الله ﷺ لابن الطلاع [63]، وكتاب النظام القضائي في العهد

النبوي وعهد الخلافة الراشدة لمناع القطان [64]، وغيرهما.

ج ـ **الإدارة**: إن مصطلح الإدارة، وإن بدا مصطلحا معاصرا إلاّ أنه عرف في الإسلام بمسميات منها الدواوين، ولقد عكف المعاصرون في البحث عن هذا المصطلح ومجالاته المتعددة من خلال سيرة النبي ﷺ، فكثرت الدراسات والبحوث، نذكر منها: الإدارة في عهد رسول الله ﷺ [65]، وكتاب أبعاد إدارية واقتصادية واجتماعية في السيرة النبوية[66]، ودراسات في الإدارة في العهود الإسلامية الأولى [67]، ولغة الإدارة في صدر الإسلام [68].

د ـ **النظم المالية**: تمثل النظم المالية الجانب الاقتصادي لأي دولة من الدول، ولا شك أن مجتمع النبي ﷺ قام على هذا النظام ومارسه عمليا، فهو يعد ركيزة من ركائز النظام السياسي، ومن هذه البحوث ملكية الأراضي في زمن رسول الله ﷺ [69]، وكتاب الأموال لعميد بن زنجويه [70]، وكتاب الأموال والأملاك العامة في الإسلام [71].

ـ **العلاقات الدولية**: إن مصطلح العلاقات الدولية مصطلح معاصر، وأما المصطلحات التي تقابله في الفقه السياسي الإسلامي فهي كثيرة منها: السير، الجهاد، الموادعة... ولا شك أن تحت هذا المصطلح تأتي مصطلحات كثيرة قديمة وحديثة منها، المعاهدات، والرسل، والحرب، والقانون الدولي الإنساني، والأسير، وعلى هذا قام الأقدمون والمعاصرون بتأليف الكثير من البحوث في هذا المجال، كلّ هذا من خلال السيرة النبوية المعطرة، ولهذا سأكتفي بعرض أمثلة منها على كثرتها وتعددها وهي: كتاب اختلاف الفقهاء (كتاب الجهاد، وكتاب الجزية، وأحكام المحاربين) لأبي جعفر

الطبري [72]، والبعثات الدبلوماسية في العهد النبوي وأثرها في التشريع الدولي لفاروق حمادة[73]، ودبلوماسية التحالف في سيرة الرسول ﷺ بقلم الدكتور سعيد أبو دية[74]، ودبلوماسية النبي ﷺ لسهيل حسين الفتحاوي[75]، وسفراء النبي ﷺ لمحمود شيت خطاب [76]، وشرح السير الكبير للشيباني [77]، والشرع الدولي في عهد الرسول ﷺ للدكتور عبد الوهاب كلزيه [78]، وغزوة الحديبية وأثرها في مجال السياسة الشرعية لعلي محمد الأخضر العربي [79]، والفقه السياسي للوثائق النبوية، المعاهدات، الأحلاف، الدبلوماسية الإسلامية لخالد سليمان الفهداوي[80]، والمفاوضات بين الحديبية وروح العصر لأنور ماجد عشقي [81]، وكتاب العلاقات الإسلامية اليهودية في عصر الرسول ﷺ لغنايم محمد ﷺ[82]، والعلاقات الإسلامية اليهودية في عهد رسول الله ﷺ[83]، وكتاب سفراء النبي ﷺ وكتابه ورسائله لمختار الوكيل [84]، وكتاب قيادة الرسول ﷺ السياسية والعسكرية لأحمد راتب عرموش[85]، والأمن واستراتيجية تحقيقه في السنة النبوية صلح الحديبية للدكتور نور الدين عباسي [86]، وبعض فوائد صلح الحديبية لمحمد بن عبد الوهاب[87]، وصلح الحديبية الفتح المبين لشوقي أبو خليل [88]، وشريعة الحرب في السيرة النبوية لعبد السلام بلاجي[89]، ورسائل النبي ﷺ إلى الملوك والأمراء والقبائل لخالد سيد علي [90].

والملفت للانتباه أن فقهاء الشريعة وهم يستنبطون الأحكام الشرعية بما في ذلك الأحكام الشرعية المتعلقة بالنظم السياسية والحربية، اعتمدوا كثيرا على أدلة من السيرة النبوية [91]، وفي هذا استمداد واستثمار واضح وبيّن.

رابعا: نماذج تطبيقية في عمليات الاستمداد من السيرة النبوية: إنّ كل بحث يتعلق بالنظم السياسية من زاوية العلوم الشرعية لابد أن ينضبط بضوابط السيرة النبوية، وأن يستمد منها الوقائع والأحداث، وللبرهنة على عمليات الاستمداد، كان لابد من الاعتماد على نماذج من البحوث الإسلامية في مجال السياسة الشرعية أين اعتمدت وبشكل واضح على سيرة النبي ﷺ، ومن هذه النماذج ما يلي:

1 ـ **الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السيرة النبوية**: وهذا العنوان في الأصل هو عبارة عن مقال علمي شارك فيه الأستاذ عبد الهادي تازي في المؤتمر العالمي الثالث للسيرة النبوية [92]، وكان اختياره للعنوان موفقا بشكل كبير، خاصة وأنّ الأستاذ كتب عن الدبلوماسية موسوعة كاملة، وشارك ومارس هذه الخطة، وعندها استطاع أن يستمد مفاهيم الحصانة الدبلوماسية من سيرة النبي ﷺ، ولهذا قال عبد الهادي تازي: «لئن ظهرت حصافة رأي النبي ﷺ في شتى أنواع السلوك التي كان ينتهجها، لكنها ظهرت بارزة شامخة في طلائع الدبلوماسية الإسلامية»[93].

وفي استقباله ﷺ للوفود يعلق تازي بقوله: «لقد لاحظنا من خلال تلك الاستقبالات نوع من المعاملة التي كان ﷺ يؤثر بها أولئك الواردين عليه، وهذا جانب آخر من مظاهر الحضارة الإسلامية التي تعترف للسفير بالأمان أو الحاصنة كما يسميها العرف الجديد، وهي الرعاية والعناية التي ينبغي أن يتمتع بها المبعوث وهو يؤدي مهمته في البلاد التي أرسل إليها...»[94].

وعندما تطاول عروة بن مسعود الثقفي على مجلس رسول الله ﷺ في صلح الحديبية أين حاول أبو بكر الصديق رضي الله عنه أن يرده إلى صوابه، علق تازي بقوله: «لكن رسول الله عليه السلام منع رفقاءه

من أن يمسوا عروة بسوء مع العلم أن قريشا عقرت مطية سفيره الذي راح إليها وهمت بقتله»[95]، و«ورد أنه ﷺ كان يفرش رداءه لبعض الواردين عليه ويشركهم في الجلوس إمعانا في إزالة الدهشة وإدخال المسرة على نحو ما فعله مع مالك بن مرّة سفير حمير»[96]، وهذا كله يدل على التواضع والتمازج، بل ومحاولة لاقتحام نفس أولئك الذين يردون عليه، فليس هناك روح استعلاء وليس هناك من رغبة في التسلط [97].

وعند استقباله ﷺ لرسولي مسيلمة الكذاب، وبعد اطلاعه على مضمون الرسالة الغريبة الت7ي يريد من خلالها مسيلمة الكذاب اقتسام جزيرة العرب بينه وبين النبيﷺ، يعلق تازي بقوله: «وهكذا وجدناهﷺ يتوجه بالسؤال إلى المبعوثين: أتشهدان أني رسول الله؟ فأجاباه بكل عنجهية: أتشهد أنت أن مسيلمة رسول الله، وكان الكل يتصور أن الرسول ﷺ سيفقد أعصابه، كما حصل بالنسبة لعديد من القادة في مثل هذه الأحوال. لكن النبي ﷺ لم يزد على أن أجابهما بكلمة ظلت إلى الآن شعار التعامل الدولي فيما يتعلق بالأمان أو الحصانة، لقد قال لهما رسول الله: آمنت بالله ورسله، ولولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما، ومعنى هذا أن سنة النبي ﷺ جرت على أن السفراء لا يهانون وبالحريّ لا يقتلون...»[98].

ثم ساق محمد عبد الهادي تازي أمثلة أخرى في الحصانة الدبلوماسية وطريقة تعامله ﷺ، ثم قال: «تلك سنته التي خطها ﷺ فكانت اللبنة الأولى للتعامل مع رسل الأمم وكان الأساس لما أثر عن إسماعيل الجهضمي قاضي المالكية في بغداد، وما أثر عن ابن القطان الأندلسي فيما ألفه لملوك المغرب حول طقوس الاستقبالات...»[99].

2 . الحوار لا الصدام بين الحضارات في سيرة النبي ﷺ:

«إنّ إدارة الصراع الثقافي والسياسي والحضاري اعتمدت على لغة الحوار، ولهذا لما عقد النبي ﷺ هدنة بينه وبين مشركي مكة الذين حاربوه، استثمر هذه الهدنة في مراسلة أمراء وملوك العالم للحوار والتواصل والتعريف بدعوة الإسلام، مركزا في خطاباته على قيم السّلام وحرية الاعتقاد»[100].

كتب النبي ﷺ إلى جريج بن متّى الملقب بالمقوقس ملك مصر والإسكندرية رسالة نصها: «بسم الله الرحمان الرحيم...من محمد عبد الله ورسوله إلى المقوقس عظيم القبط... سلام على من اتبع الهدى، أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم أهل القبط ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾[101]، يقول الأستاذ محمد ياقوت معلقا: «واختار لحمل هذا الخطاب الصحابي حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه، وجدير بالذكر أن نذكر كلام حاطب رضي الله عنه للمقوقس حتى يعرف الغرب أن هذه البعوث، كانت تعرف هدفها جيدا كما أنها بلغت حدّا من الفقه والحصافة يستحق الإعجاب البالغ»[102].

قال حاطب: إنّ هذا النبي ﷺ دعا الناس، فكان أشدّهم عليه قريش، وأعداهم له اليهود، وأقربهم منه النصارى، ولعمري ما بشارة موسى بعيسى إلا كبشارة عيسي بمحمد، وما دعاؤنا إياك إلى القرآن إلاّ كدعائك أهل التوراة إلى الإنجيل... وكل نبيّ أدرك قوما فهم أمته، فحقّ عليهم أن يطيعوه، وأنت ممن أدرك هذا النبي، ولسنا ننهاك عن دين المسيح ولكننا نأمرك به! فقال المقوقس: إني قد نظرت في أمر هذا

النبي، فوجدته لا يأمر بمزهود فيه، ولا ينهى عن مرغوب فيه، ولم أجده بالساحر الضال، ولا الكاهن الكاذب، ووجدت معه آية النبوة...وأخذ كتاب النبي ﷺ، فجعله في حقّ من عاج، وختم عليه، ودفعه إلى جارية له، ثم دعا كاتبا له يكتب بالعربية، فكتب إلى النبي ﷺ: بسم الله الرحمان الرحيم، لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط، سلام عليك، أما بعد، فقد قرأت كتابك، وفهمت ما ذكرت فيه، وما تدعوا إليه، وقد علمت أن نبيا بقي، وكنت أظن أنه يخرج بالشام، وقد أكرمت رسولك، وبعثت إليك بجاريتين، لهما مكان في القبط عظيم، وبكسوة، وأهديت بغلة لتركبها، والسلام عليك.

والنبي ﷺ بذلك أول من نادى بالحوار بين الحضارات والدول، في سبيل نشر قيم سامية... ومارس هذا الحوار كما رأيت بمستوى عال من الأدب وحسن الخلق واحترام الرأي الآخر [103].

3 ـ شروط السلم في علاقة الدولة، اقتباس من السيرة النبوية: لقد اقتبس بعض الباحثين عمليات التأصيل الشرعي للسلم والسلام الدولي في العلاقات الدولية على ما جاء في سيرة النبي ﷺ، وهذا من خلال وثيقة المدينة المنورة، وهذا الاستمداد أسس له الدكتور محمد فتحي الدريني من خلال مقال له بعنوان قواعد السياسة الخارجية في الإسلام [104]، وفي كتاب له سماه خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم [105]، ومن مجهوداته رحمه الله تعالى تبلورت لدي إشكالية مشروع رسالة الماجستير، فكتبت رسالة عنونتها بالسلم في الفقه السياسي الإسلامي [106]، وهذه الشروط تفصيلا كما يلي:

أ ـ سلم المؤمنين واحد كما نصت عليه الصحيفة: لأن أهم ما تتطلبه سيادة الدولة خارجيا عدم جواز عقد السلم بطريقة انفرادية، فهذا الانقسام في السياسة الخارجية

من أشد أنواع الأضرار بمصلحة الأمة لتعلقه بمصيرها [107].

ب ـ سلم الأبطال: ونعني بذلك أن كل سلم يحمل المسلمين على الهوان، ويرديهم على إقرار عدوهم على بغيه وعدوانه، فمثل هذا السلم محرم في الإسلام، لأنه سلم العبيد والمستعبدين، وسلم الهوان المذكور في القرآن الكريم[108]، وكل عقد أو شرط يحل حراما أو يحرّم حلالا محرّم بالنص، والشرط عقد، والعقد الذي يحل الحرام لا يجوز إبرامه قطعا، لأنه مناقض لأصول الإسلام ومقاصده الأساسية، وهو حق الله، وحق الله شرع دائم، ومعلوم أن حق الله لا يملك أحد أن ينقضه عن طريق التراضي أو العقود، وإلاّ بطلت شرائع الإسلام جملة، وهذا باطل فيما يؤدي إلى باطل بالبداهة... [109].

ج ـ المحافظة على أراضي الأمة إذا ما داهمها العدو: وعليه فإن مجابهة العدو تجب شرعا إذا تحقق مناط فريضة الجهاد كفائيا أو عينيا لقيام علته أو تحقق مناطه، وعدم السلم قطع لاستمرار هذه الفريضة مع تحقق مناطها، وذلك إسقاط للحكم مع قيام علته وهو محرم [110].

د ـ الجنوح للسلم إذا طلبها العدو استسلاما منه: لما كان الحكم في وجوب استمرار الجهاد عينيا في هذا المجال، فلا يقبل من العدو جنوح للسلم إلا إذا طلبها استسلاما، لعجزه عن المضي في القتال حقنا لدمه، أو تسليما منه بالحق أو رضي بالكف عن العدوان بالشر وإيثارا للانضواء تحت حكم العدل، فيجاب حينئذ [111].

هـ ـ سياسة الأمر الواقع وتعليل ذلك بيّن: لأن في إقرار مبدأ سياسة الأمر الواقع بإطلاق، تقويض لدعائم السلم نفسها، إذ قد يكون هذا الواقع أثرا للعدوان الظالم، ومعنى هذا أن نلجأ إلى حكم القوة في العلاقات الدولية، فما تقره القوة كان عدلا وحقا، ويجب أن

يصار إليه، وهو عين السياسة الميكيافيلية التي لم تر العدل إلا مصلحة الأقوى، وفي هذا رجوع بالسياسة العالمية إلى شريعة الغاب والبقاء للأقوى، وهذا الوضع الذي ما جاء الإسلام إلا لينقذه من القواعد [112].

4 ـ استمداد قضايا القانون الدولي الإنساني من السيرة النبوية: إن السيرة النبوية تعد النموذج العملي للتطبيق السليم لنصوص الشريعة الإسلامية، ولهذا فنماذج التأصيل لقضايا القانون الدولي الإنساني من خلال السيرة المعطرة كثيرة وثرية، استطاع كثير من الباحثين استثمار ذلك، ولهذا يمكن عدّ أمثلة منها: البحث في مشروعية وعدم مشروعية إتلاف أموال الحربيين غير المستخدمة في القتال، إذا كانت جمادا فقط [113]، ومما استدل به العلماء ما جاء في السيرة النبوية [114] «أمر رسول الله ﷺ بقطع نخيل خيبر، ومر عمر رضي الله عنه بالذين يقطعون، فهمّ أن يمنعهم، فقالوا أمر به رسول الله ﷺ، فأتاه عمر فسأله قال: نعم، قال: أليس الله وعدك خيبر؟ قال: بلى، فقال عمر: إذن تقطع نخيلك ونخيل أصحابك؟ فأمر مناديا ينادي فيهم بالنهي عن قطع النخيل» [115].

وجاء التّعليق «أما قطعه ﷺ هنا أولا، ثم نهيه عن القطع بمراجعة عمر رضي الله عنه، فقد تقدم في واقعة تشبهها قال الشافعي وغيره رحمهم الله تعالى: إن هذا التصرف من باب السياسة الشرعية، المباحة، المنوطة بنظام الحاكم، وتقديره المصلحة وواقع الحال» [116].

والمثال الثاني هو في حكم قتل المدنيين الحربيين إذا لم يشتركوا في الحرب، وهي مسألة اتفق الفقهاء فيها على منع قتل المدنيين [117]، وقد استمدوا حكمهم هذا من تطبيقات السيرة النبوية، فعن ابن عمر رضي الله عنهما: أن امرأة وجدت في بعض مغازي النبي ﷺ مقتولة، فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان [118].

الخاتمة

يبدو كخاتمة لهذا البحث الإقرار بالنتائج التالية:

أولا: أنّ علاقة السياسة الشرعية علاقة وثيقة بالسيرة النبوية، مثلها في ذلك مثل بقية العلوم الشرعية.

ثانيا: أنّ السيرة النبوية لا تعدّ وحسب مصدرا شرعيا من مصادر التشريع، وإنّما تعدّ أيضا نموذجا عمليا لعلم السياسة وغيرها من المعارف الشرعية الأخرى.

ثالثا: أنّ السيرة النبوية في أحداثها وعلاقاتها بالسياسة الشرعية لا تمثل الوحي والنص، وإنما تمثّل وتستوعب أيضا قضايا الاجتهاد، ولهذا كان لابدّ من التمييز بينهما.

رابعا: أنّ أصول الفقه السياسي الإسلامي أضحى في هذا العصر، وعلى ضوء السيرة النبوية ضرورة من ضرورات الاجتهاد بحيث لا يجوز لعالم أن يتصدى للإفتاء في الشأن الإسلامي العام المرتبط بمصائر الشعوب الإسلامية، وأمنها الاستراتيجي المادي والمعنوي، إلاّ بتحصيل درجة الاجتهاد فيه.

خامسا: إنّ درجة الاهتمام بالسياسة الشرعية أصبحت أكثر من ملحة، خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وإلاّ أثّرت سلبا على شعوب العالم الإسلامي.

سادسا: أنّ الاستمداد من السيرة النبوية رغم أهميته وضرورته الملحة، ورغم ما ألف من بحوث ودراسات، إلاّ أنه يبقى بحاجة إلى مزيد من الجهود، وبخاصة تلك الجهود التي تنطلق من العمل المؤسَّساتي بدل الجهود الفردية؟.

الهوامش

(1) السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية: مهدي رزق الله أحمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط01، 1412هـ/1992م، ص15.

(2) الفروق: أبو العباس القرافي، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط01، 1424هـ/2003م، ج04، ص265.

(3) كتاب السير: أبو إسحاق الفزاري، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط01، 1408هـ/1987م، ص35.

(4) المرجع نفسه، ص78.

(5) المرجع نفسه، ص80.

(6) كتاب السير: أبو إسحاق الفزاري، المرجع السابق، ص80.

(7) المرجع نفسه،ص84.

(8) فتح الباري: ابن حجر، مكتبة دار الفيحاء، دمشق، ج06، ص04.

(9) نشأة علم التاريخ عند العرب: عبد العزيز الدوري، مكتبة العبيكان، الرياض، ط02، 1420هـ/2000م، ص37.

(10) نشأة علم التاريخ عند العرب: عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص37.

(11) المرجع نفسه والصفحة.

(12) طلبة الطلبة: النسفي، دار النفائس، بيروت، ص186.

(13) شرح مشكل الوسيط (بحاشية الوسيط في المذهب للغزالي): أبو عمرو بن الصلاح، دار السلام، القاهرة، ط01، 1417هـ، ج07، ص03.

(14) انظر تفصيل ذلك في: فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين: سعد المرشدي، دار الهدي النبوي، مصر، دار الفضيلة، السعودية، ط01، 1430هـ/2009م، ج01، ص67 وما بعدها.

(15) فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين: سعد المرشدي، المرجع السابق، ج1، ص70.

(16) مقدمة في أصول التفسير(ضمن تقديم كتاب أحكام أهل الذمة لابن قيم الجوزية): ابن تيمية، دار العلم للملايين، بيروت، ط03، 1983م، ص60.

(17) كتاب السير: الفزاري، المرجع السابق، ص80.

(18) النظريات السياسية: محمد ضياء الدين الريس، مكتبة التراث، القاهرة، مصر، ط07، ص26.

(19) الفطرية: فريد الأنصاري، دار السلام، مصر، ط1434هـ/2013م، ص182.

(20) المرجع نفسه والصفحة.

(21) المرجع نفسه والصفحة.

(22) المرجع نفسه والصفحة.

(23) المرجع نفسه، ص182 وما بعدها.

(24) الفطرية: فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص183.

(25) المرجع نفسه والصفحة.

(26) نشأة علم التاريخ عند العرب: عبد العزيز دوري، المرجع السابق، ص35.

(27) المرجع نفسه، ص36.

(28) تخريج الدلالات السمعية: علي بن محمد الخزاعي، تحقيق إحسان عباس دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1405هـ/1985م، ص22.

(29) نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية: محمد عبد الحي الكتاني الفاسي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط02، 1416هـ/1996م، ج01، ص11 وما بعدها.

(30) المرجع نفسه، ج01، ص19.

(31) الشورى: أحمد الريسوني، دار الرازي، الأردن، ط01، 1428هـ/2008م، ص135

(32) المرجع نفسه، ص136.

(33) انظر تفصيل ذلك في: جهود فقهاء المغرب العربي في بناء النظام السياسي الإسلامي: سليمان ولدخسال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، 2008م، ص183، وما بعدها.

(34) تعريف الخلف برجال السلف: أبو القاسم محمد الحفناوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط01، 1402هـ/1982م، ج01، ص32 إلى ص37.

(35) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: ابن فرحون اليعمري، تحقيق: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1422هـ/2001م، ج02، ص115.

(36) المرجع نفسه والصفحة.

(37) المرجع نفسه والصفحة.

(38) المرجع نفسه والصفحة.

(39) المرجع نفسه، ج02، ص115 وما بعدها.

(40) جهود المحدثين في تدوين السيرة النبوية: الحسين أيت سعيد، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في السيرة النبوية، فاس، المغرب، 1434هـ/2012م، ج01، ص24.

(41) صحيح السيرة النبوية، ابن كثير، بقلم محمد ناصر الدين العمري، عمان، الأردن، ط01، 1421هـ.

(42) السيرة النبوية الصحيحة، أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط06، 1415هـ/ 1994م.

(43) جهود المؤرخين المعاصرين في خدمة السيرة النبوية: محمد موسى الشريف، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في السيرة النبوية، فاس، المغرب، 1434هـ/2012م، ج02، ص703.

(44) المرجع نفسه، ج02، ص705.

(45) صحيح السيرة النبوية المسماة السيرة الذهبية، لمحمد بن رزق بن طرهوني، دار ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط01، 1410هـ.

(46) السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية: الدكتور مهدي رزق الله أحمد، المرجع السابق.

(47) صحيح السيرة النبوية: إبراهيم العلي، تقديم: عمر سليمان الأشقى، مراجعة: همام سعيد، دار النفائس، الأردن، ط01، 1415هـ/1995م.

(48) محمد رسول الله ﷺ: مجمد الصادق إبراهيم عرجون، دار القلم، دمشق، 1415هـ/ 1995م.

(49) انظر تفصيل ذلك في: جهود العلماء في فقه السياسة من خلال السيرة النبوية، سليمان ولدخسال، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في السيرة النبوية، فاس، المغرب، 1434هـ/2012م، ج01، ص374 وما بعدها.

(50) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة: محمد حميد الله، دار النفائس، بيروت، ط05، 1405هـ/1985م، ص23.

(51) انظر تفصيل ذلك في: عناية المحدثين المعاصرين برواية السيرة النبوية: المنصف لكريسي، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في السيرة النبوية، فاس، المغرب، 1434هـ/2012م، ج02، ص580 وما بعدها.

(52) المرجع نفسه، ج02، ص581 وما بعدها.

(53) السيرة النبوية مواقف وعبر: د. عبد العزيز الحميدي، دار الدعوة الإسكندرية، مصر، طبعة 1426هـ/2005م، ج01، ص26.

(54) تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية: علي بن محمد بن مسعود، المرجع السابق.

(55) لمن أراد التفصيل: جهود العلماء في فقه السياسة من خلال السيرة النبوية، سليمان ولدخسال، المرجع السابق، ج01، ص370 وما بعدها.

(56) نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، محمد عبد الحميد الكتاني، المرجع السابق.

(57) قراءة سياسية للسيرة النبوية، محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، الأردن، ط02، ج06، 1420هـ/2000م.

(58) المنهج الحركي للسيرة النبوية، محمد منير غضبان، شركة الشهاب، الجزائر.

(59) مقدمة في المنظور السنني لدراسة السيرة النبوية: الطيب برغوث، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في السيرة النبوية، فاس، المغرب، 1434هـ/2012م، ج02، ص870.

(60) نشأة الدولة الإسلامية على عهد الرسول ﷺ: قاسم عون الشريف، دار الكتاب العربي، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط02، 1401هـ/1981م.

(61) دولة الرسول في المدينة: الشريف أحمد إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.

(62) ميثاق الرسول ﷺ، زريق برهان، الصحيفة، دار النمير، دمشق.

(63) انظر: أقضية رسول الله ﷺ: ابن الطلاع محمد بن فرج القرطبي، تحقيق: محمود ضياء الرحمان الأعظمي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط02، 1402هـ.

(64) النظام القضائي في العهد النبوي وعهد الخلافة الراشدة: مناع القطان، ندوة النظم الإسلامية، أبو ظبي، 1405هـ.

(65) الإدارة في عهد رسول الله ﷺ: الدكتور محمد حسن العيدروس، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط01، 1421هـ/2001م.

(66) أبعاد إدارية واقتصادية واجتماعية في السيرة النبوية: الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم العمري، ط1، 1421هـ/2001م.

(67) دراسات في الإدارة في العهود الإسلامية الأولى: العلي صالح أحمد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1410ه/1989م.
(68) لغة الإدارة في صدر الإسلام: عبد السميع سالم الهراوي، الهيئة العربية العامة للكتاب، 1986م.
(69) ملكية الأراضي في زمن الرسول ﷺ، ضمن سلسلة الإدارة المالية في الإسلام، الدكتور صالح أحمد العلي، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر.
(70) تحقيق كتاب الأموال: حميد بن زنجويه، رسالة دكتوراه شاكر ذيب فياض، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 1402هـ/1982م.
(71) الأموال والأملاك العامة في الإسلام: ياسين غادي، المكتبة الوطنية، مؤتة، الأردن، 1994م.
(72) اختلاف الفقهاء (كتاب الجهاد، وكتاب الجزية، وأحكام المحاربين): أبو جعفر الطبري، ط1933م.
(73) البعثات الدبلوماسية في العهد النبوي وأثرها في التشريع الدولي: فاروق حمادة، مجموعة أبحاث أعمال الندوة العلمية الدولية، التشريع الدولي في الإسلام، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1995م.
(74) دبلوماسية التحالف في سيرة الرسول ﷺ: الدكتور سعيد أبو دية، مقال بمجلة المؤرخ العربي، العدد 32، السنة 13، 1407هـ/1987.
(75) دبلوماسية النبي ﷺ: سهيل حسين الفتحاوي، دار الفكر العربي، بيروت، ط01، 2001م.
(76) سفراء النبي ﷺ: محمود شيت خطاب مؤسسة الريان، بيروت، ط01، 1417هـ.
(77) شرح السير الكبير: الشيباني، تحقيق صلاح الدين المنجد، مصر، 1957م.
(78) الشرع الدولي في عهد الرسولﷺ: الدكتور عبد الوهاب كلزيه، دار العلم للملايين، بيروت، ط01، 1984م.
(79) غزوة الحديبية وأثرها في مجال السياسة الشرعية: علي محمد الأخضر العربي: رسالة دكتوراه، المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، الرياض، 1404هـ.
(80) الفقه السياسي للوثائق النبوية، المعاهدات، الأحلاف، الدبلوماسية

الإسلامية: خالد سليمان الفهداوي، دار عمار عثمان، ط01، 1419هـ.
(81) المفاوضات بين الحديبية وروح العصر: أنور ماجد عشقي، مكتبة التوبة، الرياض، ط01، 1420هـ.
(82) العلاقات الإسلامية اليهودية في عصر الرسول ﷺ: غنايم محمد نبيل، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، العدد الثالث، قطر، 1408هـ/1988م.
(83) العلاقات الإسلامية اليهودية في عهد رسول الله ﷺ: خليل عماد الدين، مجلة المورد، بغداد، العدد الثاني، المجلد الثالث، 1394هـ.
(84) سفراء النبي ﷺ وكتابه ورسائله: مختار الوكيل، دار المعارف، القاهرة.
(85) قيادة الرسول ﷺ السياسية والعسكرية: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، ط01، 1409هـ/1989م.
(86) الأمن واستراتيجية تحقيقه في السنة النبوية صلح الحديبية أنموذجا: الدكتور نور الدين عباسي، مقال بمجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، العدد السابع عشر، رجب، 1429هـ/2008م.
(87) بعض فوائد صلح الحديبية: محمد بن عبد الوهاب، مطابع الرياض، الرياض، ط01.
(88) صلح الحديبية (الفتح المبين): شوقي أبو خليل دار الفكر، دمشق، ط01، 1983م.
(89) شريعة الحرب في السيرة النبوية: عبد السلام بلاجي، ندوة التشريع الدولي في الإسلام، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1995م.
(90) رسائل النبي ﷺ إلى الملوك والأمراء والقبائل: خالد سيد علي مكتبة التراث، الكويت، ط01، 1407هـ.
(91) لمن أراد التفصيل فليراجع: جهود العلماء في فقه أحكام السيرة النبوية: الدكتور أحمد بن محمد السراح، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في السيرة النبوية، فاس، المغرب، 1434هـ/2012م، ج01، ص254 وما بعدها.
(92) الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السيرة النبوية: عبد الهادي تازي، المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة النبوية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ج06، من ص651 إلى ص664.

(93) المرجع نفسه، ص651.

(94) الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السيرة النبوية: عبد الهادي تازي، المرجع السابق، ص653.

(95) المرجع نفسه، ص653 وما بعدها.

(96) المرجع نفسه، ص654.

(97) المرجع نفسه والصفحة.

(98) عبد الهادي تازي، المرجع السابق، ص656 وما بعدها.

(99) المرجع نفسه، ص661.

(100) نبي الرحمة الرسالة والإنسان: محمد مسعود ياقوت، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط01، 2007م، ص147.

(101) سورة آل عمران: الآية 64.

(102) نبي الرحمة الرسالة والإنسان: محمد مسعود ياقوت، المرجع السابق، ص147.

(103) نبي الرحمة، الرسالة والإنسان: محمد مسعود ياقوت، المرجع السابق، ص147 وما بعدها.

(104) محمد فتحي الدريني: قواعد السياسة الخارجية في الإسلام، مجلة القدس، العدد 30، أفريل 1982م.

(105) محمد فتحي الدريني: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، بيروت، ط02، 1987م.

(106) سليمان ولدخسال: السلم في الفقه السياسي الإسلامي، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 1999م.

(107) محمد فتحي الدريني، قواعد السياسة الخارجية في الإسلام، المرجع نفسه، ص23.

(108) محمد فتحي الدريني: خصائص التشريع الإسلامي، المرجع السابق، ص356 وما بعدها.

(109) محمد فتحي الدريني، قواعد السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص25.

(110) محمد فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي، المرجع نفسه، ص364 وما بعدها.

(111) المرجع نفسه والصفحة.

(112) محمد فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي، المرجع السابق، ص364 وما بعدها.

(113) قضايا فقهية في العلاقات الدولية: حسن أبو غدّة، مكتبة العبيكان، الرياض، ص45، ط01، 1420هـ/2000م.

(114) المرجع نفسه، ص58.

(115) شرح السير الكبير: محمد بن الحسن الشيباني، ج01، ص55.

(116) قضايا فقهية في العلاقات الدولية: حسن أبو غدّة، المرجع نفسه، ص59.

(117) قضايا فقهية في العلاقات الدولية: حسن أبو غدّة، المرجع السابق، ص187.

(118) متفق عليه، كما في اللؤلؤ والمرجان، رقم 1138، طبع عيسى البابي الحلبي، مصر، 1368هـ/1949م.

